



مستقبل وطن
للدراستات السياسية والإستراتيجية



حزب مستقبل وطن
كلنا نعمل من أجل مصر

انخفاض معدل البطالة خلال الربع الثاني 2025

رؤية تحليلية لسوق العمل المصري



أغسطس
2025

تقرير | صادر عن مركز الدراسات السياسية
والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن

رئيس مجلس الشيوخ
ورئيس الحزب
المستشار / عبدالوهاب عبدالرازق

نائب رئيس الحزب
والأمين العام
النائب / أحمد عبدالجواد

الأمين العام المساعد
ورئيس مجلس أمناء المركز
النائب / محمد الجارحي

مقدمة

أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بياناته الخاصة بسوق العمل المصري خلال الربع الثاني من عام 2025، والتي أظهرت انخفاضاً في معدل البطالة إلى 6.1%، مقارنةً بـ 6.3% في الربع السابق، و 6.3% في الربع المماثل من عام 2024. وعلى الرغم من أن هذا الانخفاض يعد مؤشراً إيجابياً على قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة، فإن القراءة المتعمقة للأرقام تكشف عن مجموعة من التحديات الهيكلية المرتبطة بجودة الوظائف، والتوزيع القطاعي والجغرافي للتشغيل، إضافةً إلى فجوات ملحوظة تتعلق بالشباب والمرأة والمستويات التعليمية.

ويستهدف هذا التقرير تحليل سوق العمل المصري للربع الثاني من 2025، مستعرضاً ملامح التطور، وتوزيع الوظائف، ومستويات البطالة بين الفئات المختلفة. كما يبرز التحديات الهيكلية في جودة التشغيل وقدرة الاقتصاد على استيعاب القوى العاملة الجديدة، مع محاولة تقديم توصيات عملية لدعم فعالية سوق العمل وتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام.

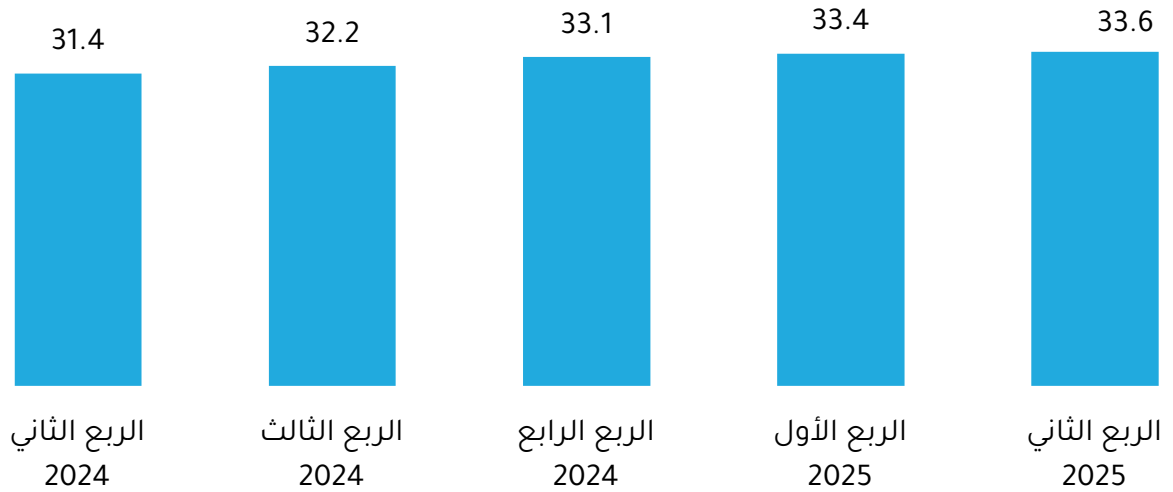


أولاً: تطورات سوق العمل خلال الربع الثاني من العام 2025:

(1) حجم قوة العمل:

بلغ حجم قوة العمل نحو 33.6 مليون فرد في الربع الثاني من 2025، بزيادة قدرها 167 ألفاً عن الربع السابق. ويظهر هذا الرقم استمرار التوسع التدريجي في المشاركة الاقتصادية منذ الربع الثاني من 2024؛ حيث ارتفع إجمالي قوة العمل من 31.4 مليون إلى 33.6 مليون، مما يعكس دخول أعداد جديدة إلى سوق العمل ويطرح في الوقت نفسه تحدياً يتمثل في استيعابهم وضمان توظيفهم في وظائف منتجة.

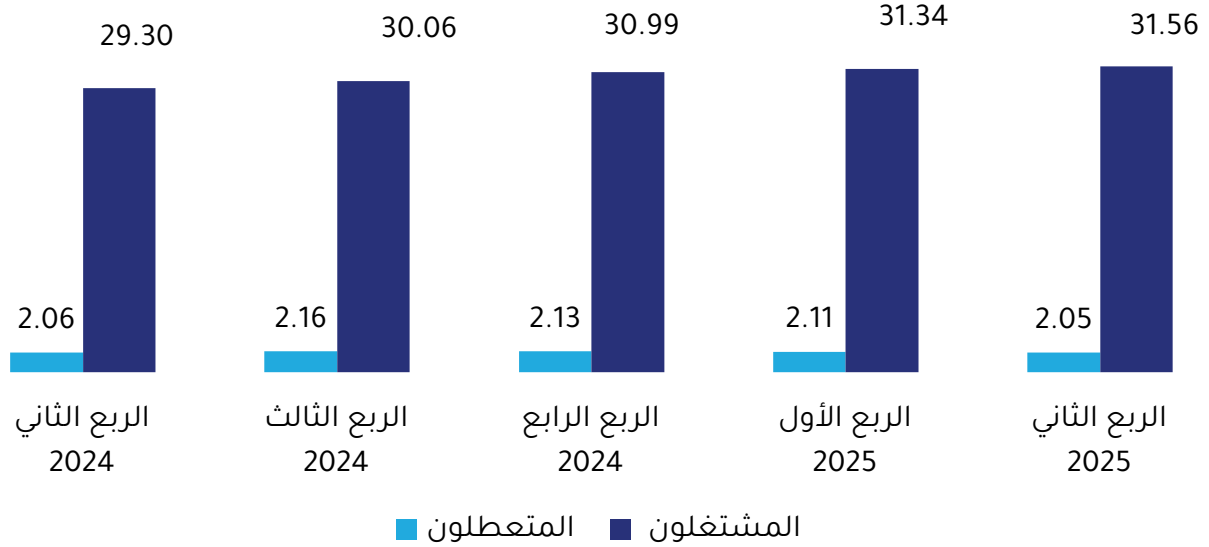
تطور حجم قوة العمل (بالمليون نسمة)



(2) المشتغلون والعاطلون:

ارتفع عدد المشتغلين إلى 31.6 مليون فرد في الربع الثاني من 2025، بزيادة 223 ألفاً عن الربع السابق، بينما انخفض عدد العاطلين إلى 2.05 مليون، بانخفاض 57 ألفاً. وتشير هذه المؤشرات إلى تحسن نسبي في سوق العمل منذ الربع الثاني من 2024؛ حيث ارتفع عدد المشتغلين من 29.3 مليون وانخفض عدد العاطلين من 2.06 مليون. ورغم أن هذه المؤشرات تبدو إيجابية، إلا أن جانباً كبيراً من هذا التشغيل يتركز في قطاعات تقليدية منخفضة الإنتاجية، الأمر الذي يحد من أثره على تحسين مستويات المعيشة.

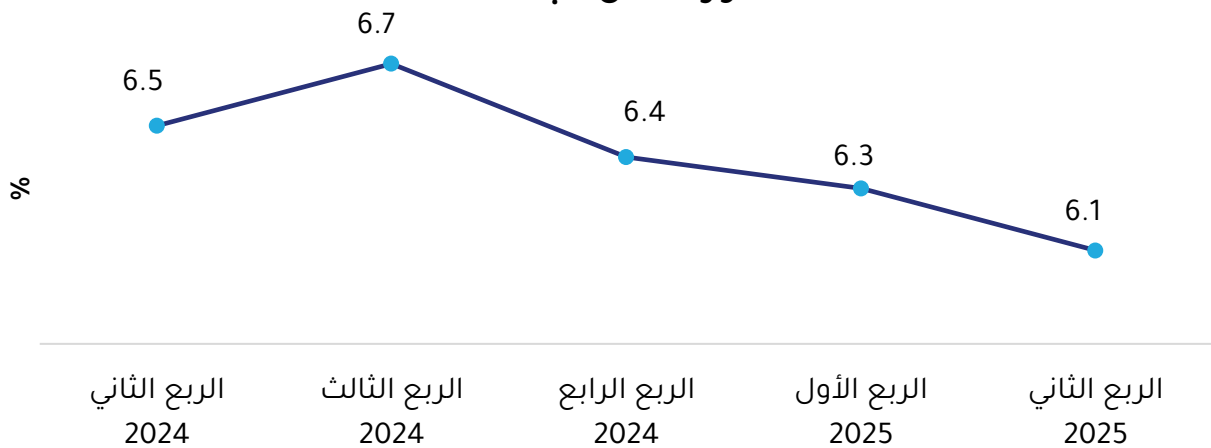
تطور تقدير المشتغلين والمتعطلين



(3) معدل البطالة:

انخفض معدل البطالة إلى 6.1% في الربع الثاني لعام 2025، مقارنةً بـ 6.3% في الربع الأول من العام نفسه، وبـ 6.5% في الربع المماثل من عام 2024. ويُعد هذا التراجع هو الثالث على التوالي منذ بلوغ المعدل 6.7% في الربع الثالث من عام 2024، ثم انخفاضه إلى 6.4% في الربع الرابع من العام نفسه، وصولاً إلى مستوياته الحالية. ويعكس هذا الاتجاه الإيجابي المستمر تحسناً في أوضاع التشغيل وزيادة قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل جديدة، إلا أن استدامة هذا التوجه تتطلب النظر بعمق في نوعية هذه الوظائف ومستوى إنتاجيتها لضمان أن يتحول الانخفاض الحالي إلى مكسب هيكلي طويل الأجل.

تطور معدل البطالة

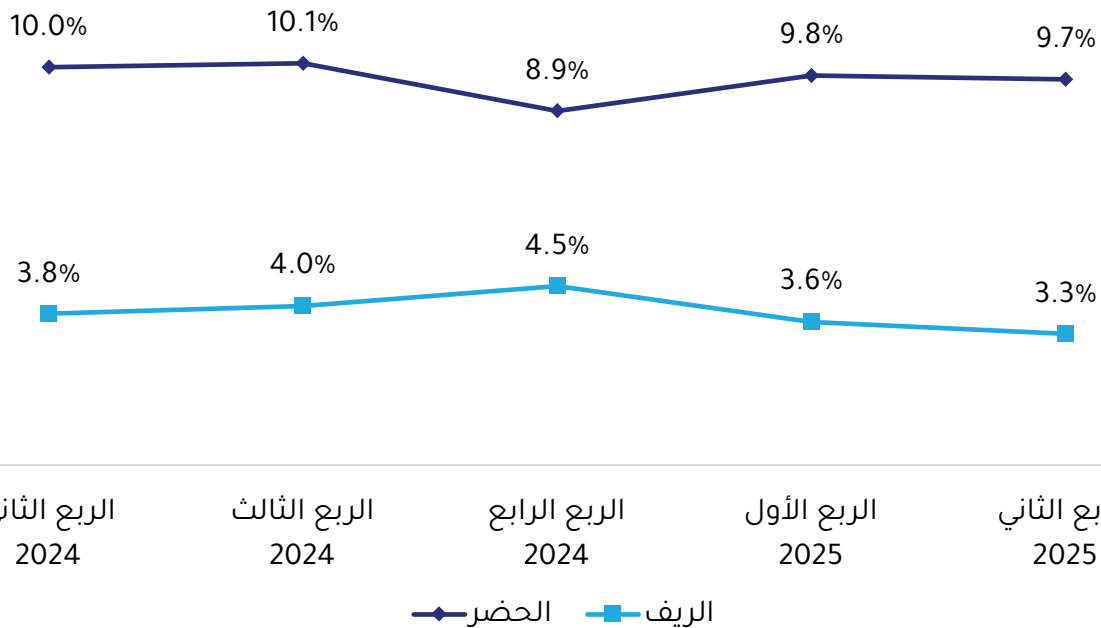


(4) الاختلاف الحضري - الريفي:

تكشف البيانات عن تفاوت ملحوظ بين الحضر والريف في سوق العمل خلال الفترة الأخيرة. ففي الربع الثاني من 2025، بلغ عدد المشتغلين في الريف نحو 18.1 مليون فرد مع معدل بطالة منخفض نسبياً يبلغ 3.3%، بينما بلغ عدد المشتغلين في الحضر 13.4 مليون فرد مع معدل بطالة أعلى نسبياً بلغ 9.7%، ويشير هذا التباين إلى أن الريف يمتلك قدرة أكبر على استيعاب قوة العمل، لكنها غالباً في أنشطة تقليدية منخفضة الإنتاجية، ما يحد من تأثيرها في تحسين مستويات الدخل والمعيشة. بالمقابل، يواجه سوق العمل الحضري ضغوطاً متزايدة نتيجة تدفق الباحثين عن فرص عمل أفضل، لكنه يعاني من محدودية قدرة الاقتصاد الحضري على توليد وظائف كافية، الأمر الذي ينعكس في ارتفاع معدل البطالة بالمناطق الحضرية.

وعند مراجعة التطور خلال الفترة من الربع الثاني 2024 حتى الربع الثاني 2025، يُلاحظ أن معدل البطالة في الريف تراجع من 3.8% إلى 3.3%، بينما شهد الحضر تذبذباً نسبياً بين 8.9% و 10.1%، ما يعكس تحسناً طفيفاً لكنه لا يزال أعلى بكثير مقارنة بالمناطق الريفية، مما يؤكد استمرار الفجوة الهيكلية بين الريف والحضر في استيعاب القوى العاملة وخلق فرص عمل منتجة.

معدل البطالة حسب التوزيع الجغرافي

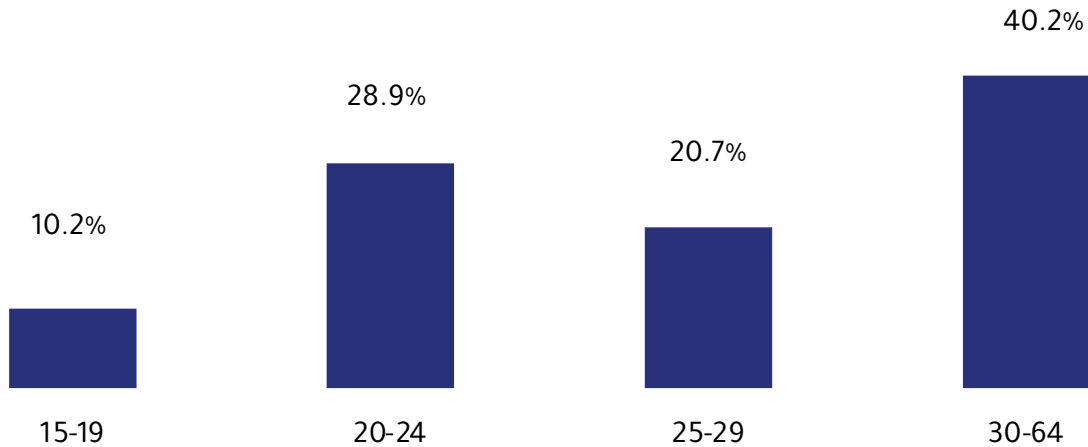


ثانيًا: بطالة الشباب والتعليم:

(1) بطالة الشباب (أعلى معدلات البطالة في الفئات العمرية الأصغر):

تشير البيانات إلى أن الفئة العمرية (20 - 24 عاماً) سجلت معدل بطالة مرتفعاً بلغ 28.9% من إجمالي العاطلين، تليها الفئة (25 - 29 عاماً) بنسبة 20.7%. ويعكس هذا تركيز ضغوط البطالة على الفئات الشابة، مما يشكل تحدياً اجتماعياً واقتصادياً في حال استمرار هذا الاتجاه. وفي الوقت نفسه، يشير استمرار دخول الشباب إلى سوق العمل إلى رغبة قوية في المشاركة الاقتصادية، ما يوفر فرصة لتعزيز الإنتاجية المستقبلية إذا تم دعمهم ببرامج تدريبية وتأهيلية مناسبة.

المتعطلون طبقاً لفئات السن خلال الربع الثاني 2025

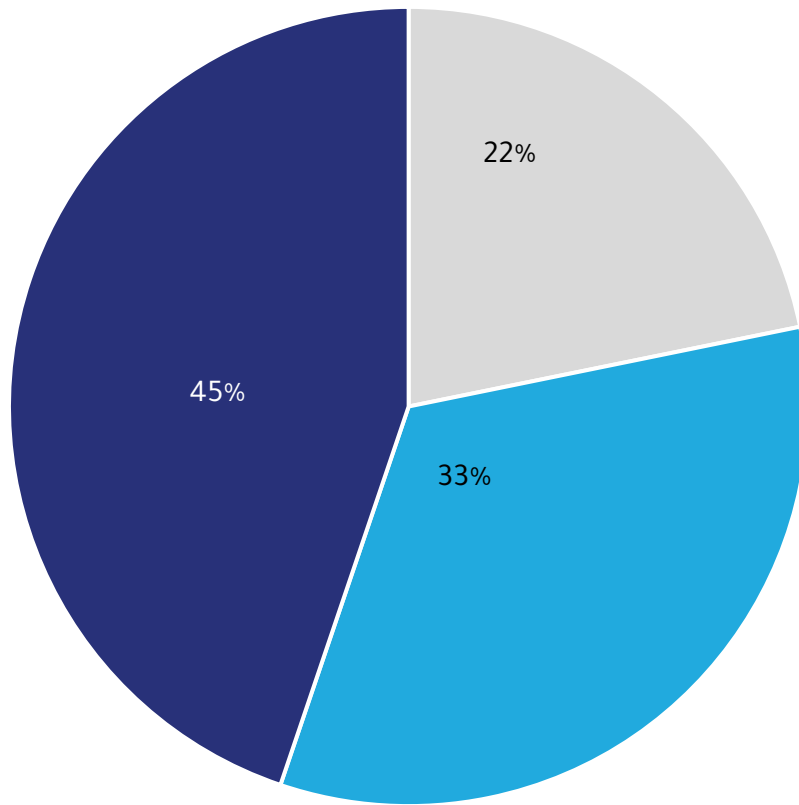


(2) التعليم وسوق العمل (فجوة في المواءمة):

يشير التوزيع العمري للمتطلين إلى أن 78.2% من إجمالي العاطلين هم من حملة المؤهلات الجامعية وفوق المتوسطة، مقابل 21.8% فقط من غير المتعلمين. ويكشف هذا الفارق عن فجوة واضحة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، ويعكس ضعف الروابط بين الجامعات والمعاهد من جهة، والقطاع الخاص والصناعة من جهة أخرى.

ويرتبط ارتفاع بطالة الخريجين بإهدار استثمارات ضخمة في التعليم دون تحقيق مردود اقتصادي ملموس، ويسهم في تقادم المهارات، ويدفع الشباب إلى الهجرة أو الانخراط في البطالة المقنعة ضمن الاقتصاد غير الرسمي. ومن ثم، تتجاوز المشكلة بُعدها الاقتصادي لتصبح أزمة اجتماعية تعزز مشاعر الإحباط وتؤثر سلباً في الاستقرار المجتمعي.

التوزيع النسبي للمتطلين وفقاً للحالة التعليمية

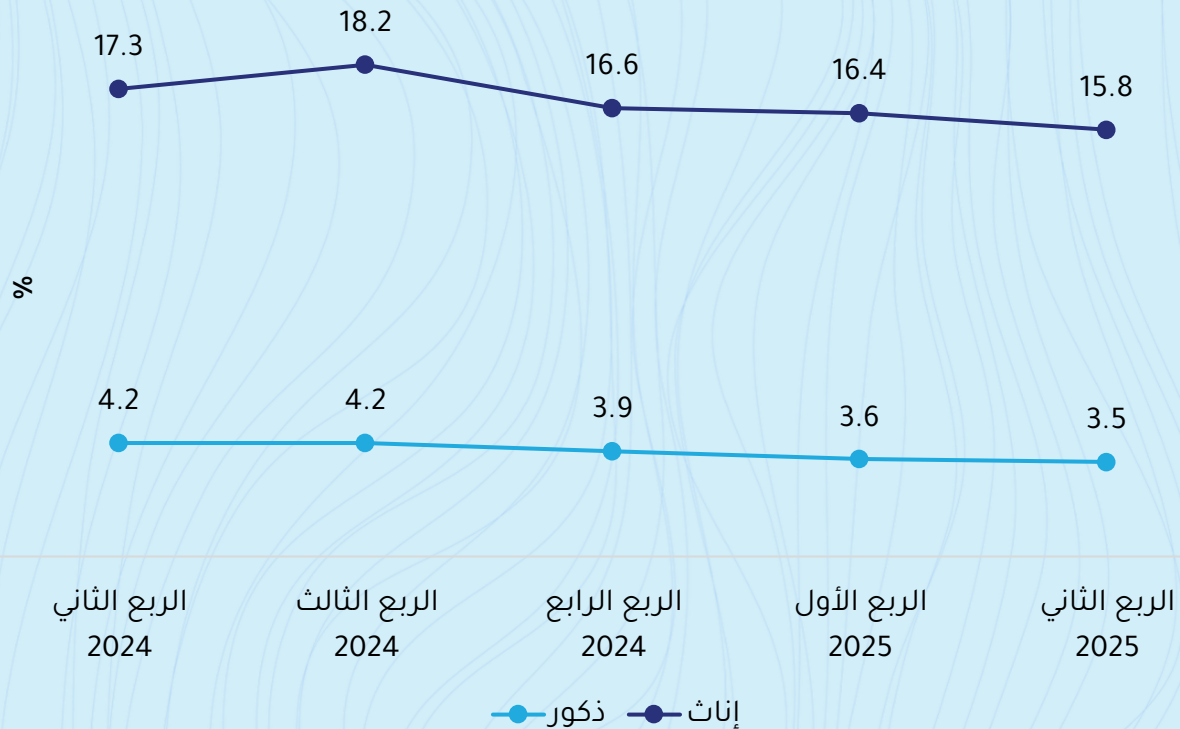


■ المؤهلات الجامعية وما فوقها ■ المؤهلات المتوسطة وفوق متوسطة ■ تعليم أقل من المتوسط

ثالثاً: المرأة والفجوة النوعية:

بلغت نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي 19.8% فقط مقابل 69.8% للذكور، مع تسجيل معدل بطالة نسائية مرتفع بلغ 15.8% مقابل 3.5% للرجال، أي أن المرأة أكثر عرضة للبطالة بما يقارب خمسة أضعاف الرجل. وهو ما يعكس فجوة نوعية عميقة تكشف عن معوقات هيكلية تحد من اندماج المرأة في سوق العمل، بدءاً من أعباء الرعاية الأسرية وضعف البنية التحتية الداعمة مثل خدمات الحضانة ووسائل النقل الآمن، مروراً بالأعراف الاجتماعية المقيدة، وصولاً إلى غياب أنماط العمل المرنة التي تسمح بالتوفيق بين متطلبات الأسرة والعمل. ولا يمثل هذا التفاوت مجرد قضية مساواة بين الجنسين، بل يعد خسارة اقتصادية مباشرة، إذ يحرم الاقتصاد من استغلال ما يقارب نصف طاقته البشرية القادرة على المساهمة في الإنتاج، ويؤدي إلى الحد من نمو الدخل وزيادة معدلات الفقر متعدد الأبعاد، الأمر الذي يجعل معالجة فجوة النوع في سوق العمل ضرورة تنموية ومجتمعية في آن واحد.

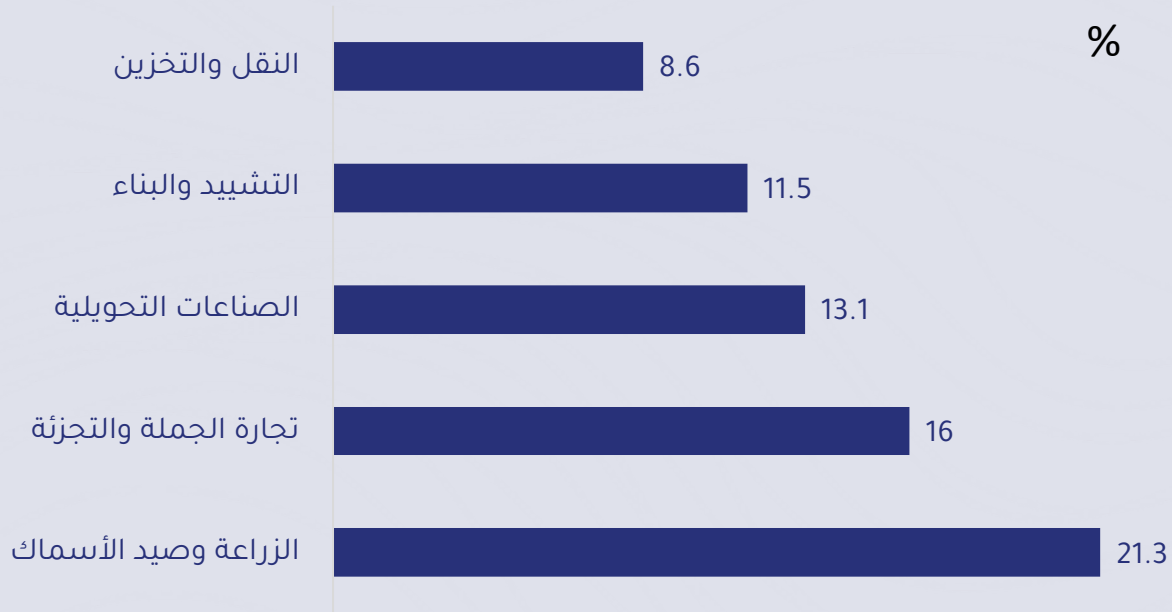
معدل البطالة طبقاً للنوع



رابعًا: هيكل القطاعات المشغلة:

أوضحت بيانات سوق العمل للربع الثاني من عام 2025 أن عددًا من القطاعات التقليدية ما زالت تمثل الدعامة الأساسية للتشغيل في الاقتصاد المصري؛ حيث استوعب نشاط الزراعة والصيد نحو 21.3% من إجمالي المشتغلين، فيما جاءت تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 16%، تلتها الصناعات التحويلية بنسبة 13.1%، ثم التشييد والبناء بنسبة 11.5%، وأخيرًا قطاع النقل والتخزين بنسبة 8.6%. ويؤكد هذا التوزيع الدور المهم لهذه القطاعات في امتصاص قوة العمل وتوفير فرص عمل مباشرة لملايين الأفراد، خاصة في ظل التوسع السكاني المتزايد، ما يجعلها بمثابة صمام أمان اجتماعي يحد من تفاقم معدلات البطالة.

التوزيع النسبي للمشتغلين طبقًا لأهم الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثاني 2025



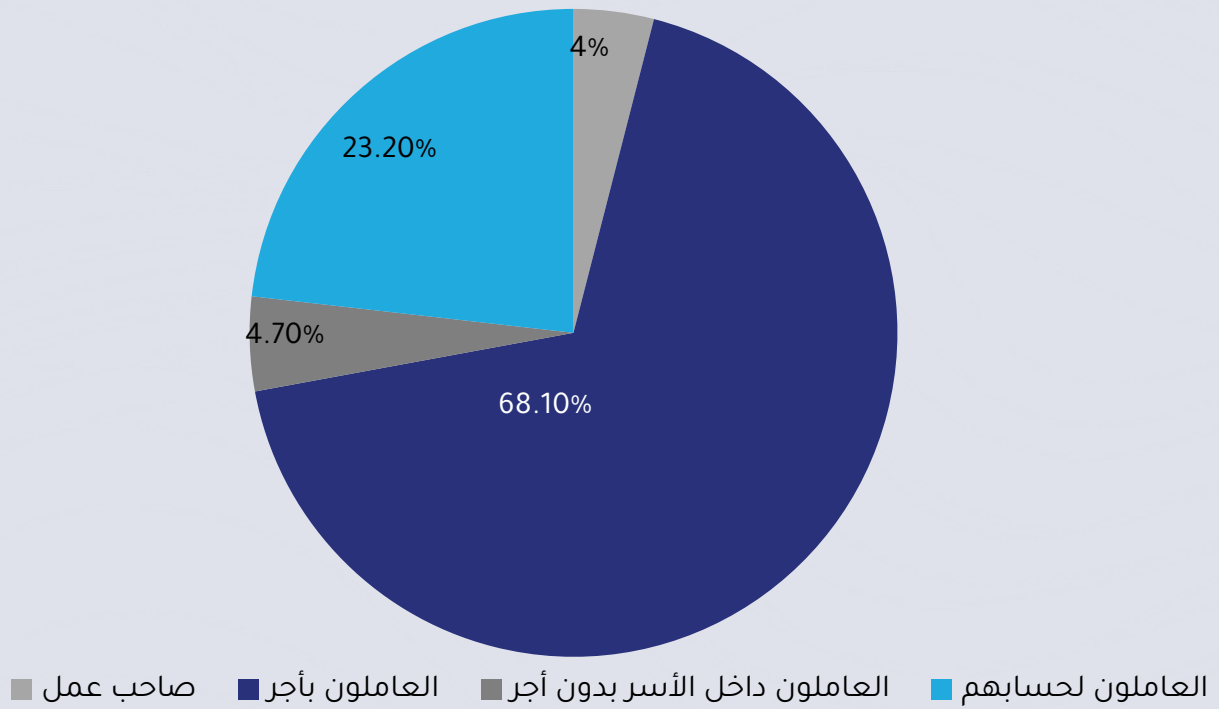
ورغم الأهمية النسبية لهذه القطاعات التقليدية في استيعاب قوة العمل خاصة في ظل النمو السكاني، فإن ضعف مساهمة القطاعات الحديثة والتكنولوجية في خلق فرص عمل يعكس تحديًا هيكليًا أمام الاقتصاد المصري. فغياب التوسع الكافي في قطاعات مثل تكنولوجيا المعلومات، والطاقة المتجددة، والصناعات عالية التقنية، والخدمات الحديثة، يحد من إمكانات رفع القيمة المضافة ويُبقي سوق العمل محصورًا في أنشطة أقل قدرة على تعزيز الإنتاجية والتنافسية. ومن ثم، فإن استمرار هذا التركيز في قطاعات تقليدية يفرض قيودًا على آفاق النمو الاقتصادي طويل الأمد، ويجعل من الضروري العمل على إعادة هيكلة سوق العمل نحو قطاعات أكثر تقدمًا قادرة على تحسين مستويات الدخل ورفع الكفاءة الإنتاجية.

خامساً: أنماط التشغيل:

تشير بيانات الربع الثاني لعام 2025 إلي استمرار هيمنة العمل بأجر نقدي على سوق بنسبة 68.1% من إجمالي المشتغلين، وهو ما يعكس استمرار الاعتماد على فرص العمل الرسمية بأجر نقدي كقناة رئيسة للتشغيل. ورغم أن هذه النسبة تراجعت قليلاً عن العام السابق (73.6%)، فإنها تؤكد أن الأجر المأجور لا يزال يشكّل العمود الفقري لسوق العمل.

وفي المقابل، ارتفعت نسبة العاملين لحساب أنفسهم إلى 23.2% مقابل 19.1% في العام السابق. ويعكس هذا التطور اتساع نطاق المبادرات الفردية واتجاه مزيد من الأفراد إلى خلق فرص عمل ذاتياً، وهو أمر إيجابي يعبر عن مرونة السوق.

التوزيع النسبي للمشتغلين طبقاً للحالة العملية خلال الربع الثاني 2025



كما سجل العاملون داخل الأسر بدون أجر نحو 4.7% من إجمالي المشتغلين، وهي نسبة محدودة لكنها تعكس استمرار أنماط تشغيل لا تحقق دخلاً مباشراً أو استقراراً وظيفياً، خصوصاً في الأنشطة الزراعية والأسرية.

وبصورة عامة، تعكس هذه المؤشرات أن سوق العمل المصري يتميز بقدرة على توفير أنماط تشغيل متعددة ومتنوعة، غير أن التحدي الرئيس يتمثل في تحسين جودة هذه الوظائف، وزيادة نسبة العمل الرسمي، بما يضمن استقرار الدخل ويوسع نطاق الحماية الاجتماعية للعاملين.

سادساً: توصيات عملية لدعم فعالية سوق العمل المصري:

استناداً إلى تحليل بيانات سوق العمل خلال الربع الثاني من عام 2025، يتضح أن سوق العمل المصري يواصل الحفاظ على معدلات بطالة منخفضة نسبياً مقارنةً بالسنوات السابقة، وهو ما يعكس قدرة الاقتصاد على توفير فرص عمل جديدة والحد من التوسع في حجم العاطلين. كما أن استيعاب أعداد متزايدة من الداخلين الجدد إلى قوة العمل يعد مؤشراً إيجابياً على مرونة السوق وقدرته على استيعاب الضغوط السكانية، بما يساهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي.

لكن في المقابل، لا تزال هناك تحديات جوهرية مرتبطة بجودة الوظائف ونوعية التشغيل. فارتفاع نسب العمل غير الرسمي واتساع نطاق العاملين لحساب أنفسهم أو داخل أسرهم يحد من استقرار الدخل ويضعف الحماية الاجتماعية. كما أن ارتفاع بطالة الشباب والخريجين يشير إلى إهدار نسبي لرأس المال البشري، فيما يمثل ضعف مشاركة المرأة خسارة مباشرة للاقتصاد وفرصة ضائعة لزيادة معدلات النمو.

وعليه، فإن صياغة سياسات شاملة لسوق العمل لم تعد خياراً، بل ضرورة، إذ تتطلب المرحلة الراهنة توجيه الجهود نحو تحسين نوعية الوظائف، وتعزيز المشاركة الاقتصادية للفئات الأقل تمثيلاً، وتحقيق التوازن الإقليمي في فرص التشغيل، بما يضمن نمواً اقتصادياً أكثر شمولاً واستدامة.

وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة مجموعة من التوصيات وتحديد أبرز الجهات المنوط بها التنفيذ والآليات المقترحة للمتابعة، بما يضمن ترجمة التوجهات الإستراتيجية إلى خطوات عملية قابلة للتطبيق والقياس.

التوصية	الجهة المسؤولة	أدوات التنفيذ	مؤشرات المتابعة والتقييم
إعادة هيكلة سياسات التشغيل نحو وظائف ذات قيمة مضافة أعلى	وزارة التجارة والصناعة - وزارة التخطيط - وزارة العمل	<ul style="list-style-type: none"> - حوافز ضريبية وتشجيعية للقطاعات التكنولوجية والصناعية الحديثة. - خطط للتوسع في الصناعات كثيفة التكنولوجيا. - تهيئة مناخ استثمار جاذب للشركات التي تخلق وظائف عالية الجودة. 	<ul style="list-style-type: none"> - عدد الوظائف المستحدثة في القطاعات الحديثة. - نسبة الوظائف ذات الأجر المرتفع. - حجم الاستثمارات الجديدة في القطاعات التكنولوجية.
إعطاء أولوية لتشغيل الشباب والخريجين	وزارة العمل - وزارة التعليم العالي - جهاز المشروعات الصغيرة	<ul style="list-style-type: none"> - إنشاء برامج تشغيل موجهة، ومنصات وطنية لربط الجامعات بالشركات. - تقديم قروض ميسرة للمشروعات الناشئة، وحوافز للشركات التي توظف الخريجين. - تحديد نسب تشغيل إلزامية للشباب في المشروعات الحكومية. 	<ul style="list-style-type: none"> - نسبة تشغيل الشباب من إجمالي المشتغلين. - عدد الشركات المستفيدة من الحوافز. - نسبة الخريجين الذين حصلوا على فرصة عمل خلال سنة من التخرج.
تعزيز مشاركة المرأة اقتصاديًا	وزارة التضامن - المجلس القومي للمرأة - وزارة المالية	<ul style="list-style-type: none"> - إقامة حضانات قريبة من أماكن العمل. - توفير وسائل نقل آمنة. - سن تشريعات للعمل المرن والعمل عن بُعد. - تقديم حوافز ضريبية للشركات ذات نسب تشغيل مرتفعة للنساء. 	<ul style="list-style-type: none"> - نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل. - عدد الشركات الملتزمة بالحوافز. - نسبة النساء في الوظائف غير التقليدية.
الانتقال من الكم إلى الكيف في التشغيل	وزارة العمل - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	<ul style="list-style-type: none"> - تحسين الأجور. - تقديم حوافز للشركات الملتزمة بمعايير الجودة، والعمل اللائق. - دمج العمالة غير الرسمية تدريجيًا. 	<ul style="list-style-type: none"> - نسبة الوظائف ذات الأجر العادل. - عدد العمالة غير الرسمية المدمجة. - نسبة تحسن متوسط الأجر الشهري.
مواءمة التعليم والتدريب مع السوق	وزارة التعليم - وزارة التعليم الفني - الغرفة الصناعية	<ul style="list-style-type: none"> - تحديث المناهج بشكل مستمر. - إلزام الطلاب بتدريب عملي ميداني كشرط للتخرج. - إشراك القطاع الخاص في التدريب، مع تقديم حوافز للشركات المشاركة. - ربط التدريب بمؤسسات إنتاجية حقيقية (مصانع، شركات، مزارع، بنوك، مستشفيات حسب التخصص). - إنشاء مجالس مهارات قطاعية. 	<ul style="list-style-type: none"> - نسبة الطلاب الملتحقين ببرامج التدريب العملي. - عدد الشركات المشاركة في التدريب. - نسبة الخريجين الذين تم توظيفهم مباشرة بعد التدريب.
دمج الاقتصاد غير الرسمي	وزارة المالية - مصلحة الضرائب - وزارة العمل	<ul style="list-style-type: none"> - تبسيط إجراءات التسجيل، والإعفاءات الضريبية المؤقتة. - تقديم تأمينات اجتماعية ميسرة. - تقديم حملات توعية بمزايا الانضمام. 	<ul style="list-style-type: none"> - عدد المشروعات الصغيرة التي اندمجت رسميًا. - نسبة العمالة غير الرسمية التي حصلت على تأمينات. - حجم الإيرادات الضريبية المستحدثة.
التخطيط الإقليمي للتشغيل	وزارة التنمية المحلية - وزارة التخطيط - وزارة الزراعة	<ul style="list-style-type: none"> - تشجيع المشروعات كثيفة العمالة في الريف. - التوسع في إقامة مناطق صناعية في المدن. - تقديم حوافز للمستثمرين في المحافظات الأكثر بطلاة. 	<ul style="list-style-type: none"> - عدد المناطق الصناعية المنشأة. - نسبة البطالة في المحافظات المستهدفة. - عدد فرص العمل الجديدة في الريف مقابل الحضر.
تعزيز البُعد الاجتماعي في سياسات العمل	وزارة التضامن - وزارة المالية - وزارة العمل	<ul style="list-style-type: none"> - توسيع شبكة التأمينات الاجتماعية، نظم حماية للعمالة الهشة. - دعم العمالة اليومية، تحفيز الشركات على المسؤولية الاجتماعية. 	<ul style="list-style-type: none"> - نسبة العمالة غير المنتظمة المشمولة بالتأمينات. - حجم الدعم الموجه للعمالة الهشة. - عدد الشركات المنخرطة في برامج المسؤولية الاجتماعية.



مستقبل وطن
للدراستات السياسية والإستراتيجية



حزب مستقبل وطن
كلنا نعمل من أجل مصر

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن



WWW.MOSTAQBALWATAN.COM



CONTACT@MOWPS.MOSTAQBALWATAN.COM



+202 5656375



010 9111 6979

📍 فيلا 47 ش التسعين الجنوبي

التجمع الخامس

ميدان 30 يونيو